دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا

د. بوخرص عبد الحفيظ
جامعة محمد بوضياف(المسيلة)/ الجزائر

د. زواق الحواس
جامعة محمد بوضياف(المسيلة)/ الجزائر

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، استنادا إلى الظروف الاقتصادية التي أدت إلى إدخال برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم تحديد مراحل هذه البرامج، واستعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج من خلال رصد تطور أهم مؤشرات الاقتصاد التركي.

Abstract: This study aims at shedding light on the experience of economic reform in Turkey, based on the economic conditions that led to the introduction of economic reform programs, and then defining the stages of these programs, and to review the economic and social effects of these programs by monitoring the evolution of the most important indicators of the Turkish economy.

مقدمة:

واجهت العديد من الدول النامية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي العديد من الاختلالات الاقتصادية تجلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع العجز في موازين المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم والبطالة، وانخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر وغيرها من الاختلالات التي زادت حدتها مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى بأغلبية الدول النامية إلى تبني برامج الإصلاحات الاقتصادية.

تعتبر تركيا من أوائل الدول النامية التي انتهجت سياسات الإصلاح الاقتصادي في بداية ثمانينيات القرن الماضي بعد أن هزتها أزمة اقتصادية حادة، على الرغم من تحقيق الاقتصاد التركي لمعدلات نمو مرتفعة في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، إلا أنه منذ عام 1979 بدأت هذه المعدلات في التراجع بل تحول معدل النمو إلى معدل سالب عام 1979، ومرد ذلك أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في البداية كانت على حساب اختلالات خارجية وداخلية وزيادة المديونية الخارجية.

لذلك تحاول هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على تجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، انطلاقا من الأوضاع الاقتصادية التي دفعت بها إلى الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تحديد المراحل التي عرفتها هذه البرامج، ووصولا إلى استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك البرامج من خلال رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال معالجة الاشكالية التالية:" **ما هو مضمون تجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا؟ وماهي انعكاساتها على المؤشرات الكلية للاقتصاد التركي؟**".

لهذا ستتم معالجة هذه الاشكالية انطلاقا من المحاور التالية:

- الخلفية النظرية للإصلاح الاقتصادي؛
- خلفيات وسيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا؛
- عرض وتحليل للمؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(1980 -2016).

أولا. الخلفية النظرية للإصلاح الاقتصادي.

اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام الأكبر في مطلع ثمانينيات القرن الماضي ولدى خبراء صندوق النقد الدولي، على أثر أزمة المديونية الدولية التي انطلقت من المكسيك سنة 1982 التي تعد نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية.

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي: هناك العديد من التعاريف للإصلاح الاقتصادي نذكر منها:

- **تعريف صندوق النقد الدولي**:الإصلاح الاقتصادي يعني من وجهة نظر صندوق النقد الدولي " الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد".[1]

– **تعريف الأمم المتحدة:** يعني الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الأمم المتحدة " تحسين أسلوب تعبئة الموارد بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية الاقتصادية الاجتماعية، وتتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي".[2]

– **تعريف الأمم المتحدة:** حدد البنك الدولي في تقرير له سنة 1988 مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها " تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص".[3]

ظهرت عدة مصطلحات ومسميات مرادفة للإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مثل:(برامج التعديل الاقتصادي، برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التغيير الهيكلي، التعديل الهيكلي، التقويم الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي).ومهما اختلفت تلك المسميات فجميعها لا تخرج في المعنى عن أحد أمرين إما التثبيت أو التعديل أو الأمرين معاً، وإن كان مسمى "التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي" هو الأكثر تداولاً لما يتضمنه من مدلول للعنصر الخارجي من التأثير، كون صندوق النقد والبنك الدوليين يعملان على مساعدة الدول لترتيب أمورها من خلال الاتفاق معها على برامج إصلاحات مدعومة بقروض وإعادة جدولة مديونيتها الخارجية[4].

2. مفهوم وأهداف وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي:

1.2.مفهوم برامج التثبيت الاقتصادي: يمكن تعريف برامج التثبيت على أنها:

– "عدد من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر"[5].

– " تعتبر برامج التثبيت الاقتصادي خطوة أولى تسبق برامج التعديل الهيكلي فبرامج التعديل الهيكلي لن تكون ذات جدوى إلا إذا تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فتحقيق هذا الاستقرار من شأنه أن يسمح باستغلال وتشغيل الطاقة الإنتاجية والموارد والإمكانيات البشرية المتاحة للمجتمع على أفضل وجه".

– تعرف كذلك "بسياسات إدارة جانب الطلب، وتستند هذه السياسات التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (1– 3سنوات) من خلال معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والتي تتطلب خفضا للطلب الكلي،[6] من خلال عدد من المحاور، وهي مسألة ترتبط بإجراءات المدى القصير، كما ترتكز إجراءات صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج جاك بولاك

(J. Polak) الذي يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، إيمانا من أن حجم السيولة المحلية دالة لحجم التغير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال.[7]

تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول الرأسمالية استمرار حالة التشغيل الكامل وتلافي أوضاع التضخم والكساد والعمل على استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، لذا أصبح مصطلح الاستقرار الاقتصادي لدى الكثير من الاقتصاديين في الدول الغربية ينصرف إلى تحقيق ثلاثة أمور هامة، هي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات. والتي أصبحت تعرف باسم "مثلث أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية".

بينما تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والمحافظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمتخلف مواردها المادية والبشرية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية دون ضغوط خارجية وداخلية، ومع التحسن المستمر في توزيع الدخل لصالح أصحاب الأجور والمرتبات وذوي الدخل المحدود.[8]

يمكن إرجاع الأساس النظري للإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة فروض أساسية هي:[9]

– سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع الحقيقية والخدمات.

– معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب الكلي وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية حتى يزيد العرض الكلي، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف.

- للوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

2.2. اهداف وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي: تسعى برامج التثبيت الاقتصادي الى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق تطبيق مجموعة من الأدوات النقدية والمالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهداف وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي

الأهداف	الأدوات النقدية والمالية
- خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات على مستوى معين.	- خفض قيمة العملة المحلية.
- خفض العجز الجاري في موازنة الدولة.	- خفض حجم الإنفاق العام.
- خفض معدلات التضخم، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة في السنة.	- تقييد التوسع في حجم الائتمان المحلي الصافي.

المصدر: محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994، ص 20.

يمكن تقسيم الوسائل المعتمدة لإنجاز هذه الأهداف على ثلاثة أوجه:[10]

- إذا كان الهدف هو خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فإن الوسيلة المستخدمة هي خفض قيمة العملة المحلية.
- إذا كان الهدف خفض العجز في الميزانية العامة للدولة، فإن الوسيلة المستخدمة هي خفض الإنفاق العام.
- إذا كان الهدف خفض معدل التضخم، فإن الوسيلة المستخدمة هي تقييد التوسيع في حجم الائتمان المحلي.

وتتمثل إجراءات التثبيت فيما يأتي[11]:

- زيادة موارد الخزينة من خلال تنشيط جهاز الضرائب.
- تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية؛
- امتصاص السيولة من خلال طرح أدوات بأسعار فائدة مجزية على المدخرات؛
- التحكم في عملية الإصدار النقدي، تخفيض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الدعم بكافة أشكاله.
- تخفيض عجز الميزانية العامة إلى المستوى الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويضع حداً للتوسع النقدي.

تحديد سعر الصرف، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وإعادة صياغة فلسفة الضريبة لتقوم على أسس غير تمييزية.

والهدف من هذه الإجراءات هو تخفيض الطلب الكلي وضبطه وتوجيه الإنفاق نحو الأنشطة الاقتصادية التي تحقق وفراً للنقد الأجنبي، وبالتالي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وترتبط هذه الإجراءات بآليات السحب من التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي وبشكل خاص في إطار اتفاقيات المساندة التي يسمح بموجبها صندوق النقد الدولي للدولة التي تواجه اختلالاً داخلياً أو خارجياً بالسحب من موارد الصندوق في إطار برنامج مالي يوافق عليه الصندوق.

حتى منتصف الثمانينيات ظل التركيز في برامج الصندوق على عمليات التثبيت وإعادة التوازن المالي دون أدنى اهتمام بقضايا النمو وخفض الفقر. ولكن بداية من عام 1986، بدأ الأخذ بما سمي بتسهيلات الإصلاح الهيكلي الأمر الذي أسفر عن تحول هام في طبيعة نظام مشروطية وعناصر برامج الصندوق والنطاق الزمني لتطبيقه. وتتلخص أهم عناصر ذلك التحول فيما يلي:[12]

- استبدال نظام المشروطية التقليدي بنظام المشروطية المتبادلة والذي يخضع لتطبيق مشترك من جانب كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- مدة تطبيق البرنامج امتدت إلى ثلاث سنوات، بدلا من الفترة التقليدية التي كانت تغطي 12-18 شهرا على الأكثر.
- أصبح البرنامج يغطي جهة عريضة من الإصلاحات في جانب الطلب كما في جانب العرض إضافة إلى بعض التغييرات المؤسسية والتشريعية المهمة.

لم يعد يكفي خطاب النوايا التقليدي، الذي كانت تقدمه حكومات الدول المقترضة عادة، بل أصبح من الضروري إعداد وثيقة إضافية تفصيلية تسمى ورقة الإطار العام للسياسات يتم إعدادها عادة بجهد مشترك من قبل مسئولي الحكومة المقترضة والبنك والصندوق.وتخضع تلك البرامج، بعد توقيع الاتفاق عليها، لعملية مراقبة وتفتيش دوريين: متابعة ربع سنوية بالنسبة إلى معايير الأداء، وكذلك عملية مراجعة دورية نصف سنوية، ليس بهدف إعادة التفاوض حول الأهداف والأدوات ونظام المشروطية، بل ضمان الانصياع الكامل للبرنامج والمواقيت الزمنية الخاصة بها، وتحديد الأهداف بشكل أكثر وضوحا، وفي حال عدم الالتزام ببنود الاتفاق بالكامل، يتعرض البرنامج للإلغاء، ويتم قطع قنوات التمويل الخارجي[13].

3.مفهوم التعديل الهيكلي: هناك العديد من التعاريف من بينها:

- - التعديل الهيكلي هو" مجموعةٌ من الخطط والسياسات المتناسقة والمرنة، والتي تستهدف الحد من الإفراط في الطلب الكلي، وتكيف أنماط الاستهلاك، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد واستعادة التوازن واستقرار الأسعار، وإزالة التشوهات من الأسواق، ورفع الكفاءة الاقتصادية للدولة".[14]
- يعرف التعديل الهيكلي بأنه " برنامج لتغيير مسار الاقتصاد، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي من خلال إجراء تغيرات في السياسة الاقتصادية تهدف إلى زيادة العرض الكلي[15].
- كما يعرف برنامج التعديل الهيكلي على أنه "خطة لعمل تغيراتٍ جذرية ملائمة في السياسات الاقتصادية، بهدف إحداث توازنٍ في ميزان المدفوعات، وتحفيز الصادرات، وزيادة الإنتاجية عن طريق تكييف الهياكل الاقتصادية، وتشجيع التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، وضمان الظروف الملائمة للنمو ومواجهة التغيرات في البيئة الخارجية، وتصويب السياسات الداخلية للدولة.[16]
- التعديل الهيكلي هو "تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في بيئة خارجية أكثر سلبية".[17]
- التعديل هو "حزمة الإجراءات والتدابير التي تتبعها حكومة دولة ما تعاني من عجز كبير في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات، واتساع المديونية الخارجية، والمرجعية النظرية لهذه السياسات تتمثل بالتوسيع والتطور الحاصلين في معطيات النظرية الاقتصادية الكلية بهدف إحداث تصحيحات هيكلية وانجاز أهداف اقتصادية تسهم في إعادة التوازن العام الداخلي والخارجي في أثناء مدة زمنية معينة"[18].

نشأت برامج التعديل الهيكلي مع استحداث البنك الدولي قروض التعديل الهيكلي، إذ تفرد بتعميم هذه السياسات والإشراف عليها حتى عام 1986 عندما وافق مجلس صندوق النقد الدولي على إقامة التعديل الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء منخفضة الدخل، والتي تعاني اقتصادياتها من مشكلات طويلة الأمد تخص موازين مدفوعاتها، بهدف تمكينها من وضع برامج للاقتصاد الكلي وتكييف هيكلي يسهم في تصحيح التشوهات في اقتصادياتها واستعادة مراكز مدفوعات سليمة مع تشجيع النمو الاقتصادي.[19]

إن برامج التعديل الهيكلي التي اعتمدها البنك الدولي يستند في تبريرها على مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد مستخدمًا آليات السوق وعدم تدخل الدولة (تقليص دور القطاع العام) لتبرير وجهة نظره في هذه البرامج المطلوبة في السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد وتخصيصها[20].

وبرنامج التعديل الهيكلي ذو طابع توسعي، وتم اللجوء إليه لأنه يكمل سابقه (برنامج التثبيت) ذو الطبيعة الانكماشية، ذلك أن المؤسسات المالية الدولية لجأت لبرامج التعديل بعد إدراكها أن البرنامج الأول لا يساعد بعض الدول النامية بسبب الاختلالات العميقة لاقتصادياتها، وعدم اشتغال آلية السوق وكذلك التدخل المفرط للدولة، وتجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول تسلسل معين لبرامج التعديل الهيكلي.

تسهم برامج التعديل الهيكلي على الأمد القصير في إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الضغط على الطلب الكلي بصورة خفض الإنفاق العام وتجميد الأجور والحد من الاستيراد، أما على الأمد الطويل فإنها تسهم في زيادة عرض السلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية للإنتاج[21].

وهكذا تهدف سياسات البنك على إدارة جانب العرض للوصول إلى:[22]

- معدل نمو مرتفع، وتنمية الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية؛
- تعزيز دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام، وتفعيل آليات السوق.

وتشمل إجراءات التعديل الجوانب الأساسية الآتية[23]:

- تعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية؛
- إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية؛
- تحسين كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد واستعمالها ويشمل ذلك دعم إجراءات ترشيد استثمار القطاع العام وتعزيز كفاءته؛
- تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية؛
- تحرير الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب، تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر من خلال المزايا والحوافز الضريبية والجمركية؛
- استعمال مسألة إلغاء دعم سعر الفائدة ورفعه من أجل تشجيع المدخرات المحلية والحد من السيولة النقدية باعتبارها إحدى أهم عوامل التضخم.

ثانيا. خلفيات وسيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا.

1. تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا: اتبعت تركيا سياسة التدخل الحكومي منذ بداية الستينيات وحتى نهاية السبعينيات من خلال استراتيجية موجهة نحو احلال الواردات ووضع قيود للتجارة الخارجية، وإقامة المشروعات العامة من أجل التصنيع كما اتبعت أسلوب التخطيط الاقتصادي من خلال الخطط الخماسية، وبدأت أول خطة خماسية في عام 1963.

بلغ متوسط معدل النمو 7.6% خلال الفترة 1973- 1976 ، وارتفعت الاستثمارات الثابتة بنحو 16.2% إلا أنه منذ عام 1979 تراجع معدل النمو إلى معدل سالب بلغ -4% خلال هذه السنة وانخفض إلى 1.1% عام 1980، وتزايد معدل التضخم من58.7% عام 1979 إلى 110.2% عام 1980، وحققت الميزانية الحكومية عجزا بلغ 4.6% من إجمالي الناتج المحلي عامي 1979 و1980. كما تزايدت المديونية الخارجية إلى 19.1مليار دولار عام 1980.[24]

كما انتقل الحساب الجاري من فائض قدره 0.7 مليار دولار إلى عجز بلغ 3.4 مليار دولار، بما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية (لقد تزايد العبء الإضافي على العملة الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار البترول) ، وقد اقترن ذلك بركود في الصادرات وفي تحويلات العمال ومُول العجز أساسا باقتراض قصير الأجل. ومع سرعة انكماش الاحتياطيات الخارجية أصبحت تركيا أقل قدرة وبصورة متزايدة على الوفاء بمدفوعات الاستيراد وخدمة الدين المتزايدة. مما أدى إلى تراكم المتأخرات وإلى نضوب مصادر التمويل العادي تقريبا، وقد بلغت مجموعة الديون الخارجية التركية في عام 1985 نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي.[25]

لذا يمكن توصيف الوضع الاقتصادي التركي في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات في النقاط التالية[26]:

- عجز الجهود المبذولة في إيقاف تدهور الأوضاع الاقتصادية؛
- التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة مع تزايد الأجور؛
- ارتفاع معدلات التضخم، وعدم قدرة السلع التركية التصديرية على المنافسة بالخارج؛
- عدم استقرار سعري الصرف والفائدة، وسحب الودائع المالية وإحلالها بالودائع غير المالية؛
- انخفاض مصادر التمويل الخارجي؛
- العجز الكبير في المدخلات الإنتاجية الأساسية اللازمة لانتظام دوران جهاز الإنتاج التركي؛
- الهبوط في الإنتاج الصناعي نتيجة العجز في المدخلات؛
- انتشار القلاقل والاضطرابات السياسية.

2. سيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا: أمام الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للاقتصاد التركي بدأت الحكومة في إتباع برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد على التوجه للخارج والاعتماد على آليات السوق. وقد حرصت تركيا منذ البداية على أسلوب التدرج في التحول الاقتصادي الذي بدأته عام 1980، الأمر الذي استلزم تغيرات هيكلية عديدة في الاقتصاد التركي يمكن تقسيمها وفقا للسياسات الاقتصادية للدولة:

1.2.السياسة النقدية: إذ تم اتخاذ التدابير التالية:

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل في جويلية 1980، إذ سُمح للبنوك التجارية بتحديد الأسعار بالاتفاق فيما بينها. ومنذ ديسمبر 1983 قام البنك المركزي باستعراض أسعار الودائع ووضع حد أقصى لها مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، مراعياً التقلبات في معدل التضخم، ومن جانب الإقراض سمح للبنوك بحرية تحديد أسعار غير تفضيلية.ومنذ منتصف عام 1981 كانت أسعار الودائع لأجل وأسعار الإقراض الرئيسية إيجابية من حيث قيمتها الحقيقية إذا استثنينا بعض الأوقات في 1983 و1984.[27]
- اقترن هذا بتوحيد نسبة السيولة للبنوك عند معدل 10% منذ عام 1983 وإخضاعها للتفتيش يوميا، كما تم إلغاء التباين في نسبة الاحتياطي بين الودائع لأجل والودائع المجنبة لائتمان ذات الأغراض الخاصة بنسبة واحدة قدرها 25% كما بدأ البنك المركزي في دفع فائدة على الاحتياطات القانونية بالنقد الأجنبي على أساس سعر السوق.[28]
- قامت الحكومة بإصلاح سياسة تعدد أسعار الصرف التي تم العمل بها خلال السبعينيات حيث بدأ بتخفيض قيمة الليرة التركية بنحو 33% في عام 1980 وفي أعقاب ذلك بدأ البنك المركزي بتكييف سعر الصرف مرات عديدة حتى يمكن تعويض الاختلافات بين معدل التضخم المحلي ومعدله في الدول الصناعية التي تشترك معها في التجارة. ومنذ جويلية 1981 تم إجراء التكييفات في السعر الأسمى يوميا. وقد ترتب على ذلك أن انخفضت القيمة الحقيقية لليرة 4% سنويا في المتوسط وذلك في الفترة من 1981 إلى 1985[29]. وتم إلغاء تعدد أسعار الصرف عام 1982 مع تقلص حدة أزمة النقد الأجنبي.[30]هذا وقد تعرضت قيمة الليرة لبعض التقلبات قصيرة الأجل وارتبط ذلك بالجهود المبذولة لتخفيف الضغوط التضخمية خاصة في الجزء الأخير من عام 1984.كما سمح للمصدرين بالاحتفاظ بقدر من عائد التصدير كودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك التجارية، ومع التقدم في برنامج التحرر الاقتصادي، سمح للبنوك منذ عام 1984 بتحديد أسعار الصرف في نطاق هامش يصل إلى 8% ارتفاعا وانخفاضا حول سعر البنك المركزي إلى أن تم إلغاء هذا الهامش نهائيا في 1985.

- استمرت عملية الإصلاح النقدي متدرجة، حيث صدر في عام 1985 قانون إصلاح النظام المصرفي، ليلزم البنوك بتحديد نسبة معينة من الأرباح قبل دفع الضرائب كاحتياطات طارئة بحيث تصل إلى مبلغ يعادل رأس المال المدفوع، كما طبقت على البنوك قواعد محاسبية موحدة. ومن أهم الإصلاحات التي استحدثها القانون هو تطبيق نظام التأمين على الودائع، حيث أنشئ صندوق للتأمين يخضع لإشراف البنك المركزي.
- تم في جانفي 1984 تحرير نظام الصرف والدفع، حيث سمح للبنوك المحلية بأن تعمل على عمليات الصرف الأجنبي، وخفض اشتراط تسليم عائدات التصدير كثيرا. وأصبح من الممكن فتح حسابات وودائع بالعملة الأجنبية، تحدد فائدة بأسعار السوق، كما خفضت القيود على السفر للخارج وغير ذلك من المعاملات غير المنظورة.
- مع تسارع التضخم منذ نهاية 1983 سعت السلطات في عديد من المناسبات إلى إعادة التشدد النقدي عن طريق سياسة سعر فائدة أكثر نشاطاً، وتخفيض عمليات إعادة الخصم، والزيادات في نسبة السيولة القانونية، إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لتعويض حقنة السيولة التي ارتبطت بتحسن وضع ميزان المدفوعات، وسرعة تراكم ودائع الصرف الأجنبي التي أبيحت مؤخراً - والتي تركت خارج نطاق الرقابة النقدية - والابتكارات المالية الجارية.[31]

2.2.السياسة المالية: انتهجت السلطات التركية سياسة مالية متشددة منذ عام 1980 هدفت إلى خفض العجز بالموازنة العامة للدولة، من خلال:

- خفض النفقات بنسبة 1% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي.[32] وقد عرف انخفاض عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1980- 1984 الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي تركيا خلال الفترة (1980-1984)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
عجز الميزانية الحكومية/ إجمالي الناتج المحلي(%)	4.6 -	1.4 -	1.2 -	5 -	4 -

المصدر: أمنية زكي شبانة، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، 1996، ص391.

تمثلت أهم بنود نفقات الميزانية التي عرفت تقلصا هي بند الأجور، نتيجة تجميد التوظيف الحكومي كما اعتمدت الحكومة في سبتمبر 1980 سياسة تحديد الأجور مركزيا على أساس مستويات التضخم السنوية، كما انخفضت بصورة ملحوظة التحويلات الحكومية إلى المنشآت الاقتصادية الحكومية، إلا أن المصروفات الاستثمارية استمرت في التزايد حتى لا تتأثر القطاعات الإنتاجية بضغط النفقات.

- في جانب الإيرادات، صدر في عام 1984 قانون يجيز للحكومة إصدار شهادات مشاركة في الدخل تخول لحاملها الحصول على فائدة ثابتة، بالإضافة إلى عائد صافي يتحدد وفقا لربحية المشروعات، ولقيت هذه الشهادات قبولا عاما كبيرا لدى أفراد الشعب بحيث ارتفعت الشهادات المطلوبة عن المعروض منها، وتم إعفاء عائد هذه الشهادات من الضرائب.
- أولت الحكومة اهتماما خاصا لإصلاح الهيكل الضريبي، فالهيكل الضريبي اتسم خلال السبعينيات بانخفاض كبير في عائدات الضرائب غير المباشرة نتيجة القيود الكثيفة على الواردات وفشل الحكومة في توسيع الأوعية الضريبية على السلع والخدمات.لذا قامت الحكومة في عام 1981 بزيادة المعدلات الضريبية، رفع كبير لحدود فئات دافعي ضريبة الدخل الشخصي لتعويض التضخم، في حين تم إعادة هيكلة أسعار الضرائب الحدية لتسمح بتخفيض تدريجي لكل الأسعار خلال فترة أربع سنوات.كما تم توحيد ضريبة دخل الشركات في معدل عام قدره 50% مع خضوع المنشآت الاقتصادية الحكومية لمعدل قدره 35% واستثناء بعضها من الخضوع للضرائب، ثم عدلت بعد ذلك معدل الضريبة لينخفض إلى 40% لحث الشركات على الاستثمار.وطبقت تركيا منذ جانفي 1985 ضريبة القيمة المضافة بمعدل 10%، لتحل بذلك محل تسع ضرائب على الإنتاج ورسوم أخرى كانت تفرض على سلع معينة، واستثنيت من ضريبة القيمة المضافة سلع ضئيلة من أهمها المواد الغذائية حتى لا ترتفع أسعارها.[33]
- من أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال إصلاح السوق المالي هو صدور قانون بإنشاء هيئة سوق رأس المال في 1981، ليعمل على توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية وتنشيط البورصة، واضطلعت الهيئة بعملية تنظيم وتعزيز الأسواق الأولية والثانوية وإصدار التراخيص للشركات لإصدار الأوراق المالية، كما نظم القانون الهيكل الرأسمالي وحيازات الأصول الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية.

3.2. سياسة تحرير الأسعار: حيث عرف هذا المجال الاصلاحات التالية:

- قامت الحكومة مع مطلع عام 1980 بتحرير الأسعار التي كانت تتسم بالتحديد الإداري من قبل الحكومة، وذلك للقضاء على تشوهات الأسعار، ومن ثم تم تحرير أسعار منتجات القطاع الخاص بالكامل، أما أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية الحكومية، فقد قامت الحكومة بتعديل كبير في أسعارها، بحيث تتماشى هذه الأسعار مع تطورات التكلفة، واستمرت

الحكومة في دعم بعض السلع الإستراتيجية مثل الخبز والفحم والسكر والأسمدة، وقد ألغت الحكومة سياسات التسعير الزراعي وأصبحت الأسعار تتحدد في ضوء الأسعار العالمية للسلع وأسعار مدخلات الإنتاج ومعدل التضخم المحلي. كما اهتمت الحكومة بمسايرة الأجور للتحرر في الأسعار ووضعت سياسة للأجور تحتوي على تحديد الزيادات السنوية.

- بدأت تركيا في اتخاذ إجراءات التحرير التجاري منذ عام 1980 حيث خفضت قيود الاستيراد وألغت قائمة السلع المستوردة التي تخضع لنظام الحصص وتم تخفيض معدل التعريفة الجمركية. ومع بداية عام 1984 حددت الحكومة التركية ثلاث قوائم للسلع المستوردة، تضم القائمة الأولى السلع المحظورة استيرادها والثانية السلع التي تخضع للتراخيص، والثالثة تضم السلع الكمالية التي تستورد بعد دفع الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الأخرى. أما السلع غير المدرجة في هذه القوائم فيتم استيرادها بعد دفع التعريفة الجمركية. ومن إجراءات تحرير التجارة أيضا إلغاء تراخيص التصدير والضوابط على أسعار الصادرات منذ عام 1984، وقد تزامنت سياسة تحرير التجارة مع تحرير سعر الصرف.
- اقترنت التعديلات السابقة بتغيير التشريعات الاستثمارية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم قامت الحكومة بإنشاء إدارة الاستثمار الأجنبي تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي واضطلعت هذه الإدارة بالموافقة السريعة على مشروعات الاستثمار الأجنبي التي يصل رأس مالها إلى 50 مليون دولار أمريكي،[34]، أما طلبات الاستثمار التي يزيد رأس مالها عن هذا الحد فيستلزم موافقة مجلس الوزراء عليها وتم حصر تعاملات المستثمرين الأجانب مع هذه الإدارة فقط، بحيث تتقلص الإجراءات ويتم الابتعاد عن البيروقراطية تجاه المستثمرين الأجانب. كما منح الاستثمار الأجنبي نفس الحوافز المالية التي تتاح للمستثمر المحلي، ولكن مع هذا التحفيز للاستثمار الأجنبي إلا أن الحكومة اشترطت أن تقل مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات عن 50% من أجل منع سيطرة الأجانب على العملية الإنتاجية في تركيا، كما ألزمت المستثمر الأجنبي بتصدير كميات معينة حددتها إدارة الاستثمار وفقا لنوع النشاط الإنتاجي، وذلك لدفع الصادرات التركية.[35]والجدير بالملاحظة أنه مع التطور والتقدم في التحرر الاقتصادي في تركيا، غيرت الحكومة من بعض التشريعات تجاه الاستثمار الأجنبي وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، فمع بداية عام 1986 تم إلغاء القيود على الملكية الأجنبية بالنسبة لمعظم الأنشطة.

4.2.سياسة الخوصصة:لقد كان من بين تدابير الإصلاح الاقتصادي اتخاذ مجموعة من الإجراءات نحو تطوير إدارة القطاع العام وإلغاء الدعم المباشر وغير المباشر والمعاملة التفضيلية له، كما تم إزالة تشوهات أسعار منتجات هذا القطاع. وفي عام 1986 صدر قانون يجيز بيع المنشآت المملوكة للدولة. وقد قامت تركيا ببيع المشروعات التي تمتلكها والتي ارتفعت قيمة ما بيع منها من 105 مليون دولار سنة 1989 إلى 267 مليون دولار سنة 1990 كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم(03): زيادة نشاط خوصصة المشروعات الكبرى في تركيا في الفترة 1989-1992.

1989		1990		1991		1992	
عدد الصفقات	مليون دولار	عدد الصفقات	مليون دولار	عدد الصفقات	مليون دولار	عدد الصفقات	مليون دولار
1	105	4	267	-	-	2	203

المصدر: فتحي علي خليفه فتحي، برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 1، 1995 ص232.

وهكذا فإنه رغم الإجراءات المتعددة التي اتخذتها تركيا لتحقيق الخوصصة فقد بلغت حصيلة الخوصصة خلال الفترة 1989-1992 حوالي 676 مليون دولار فقط[36]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البيع من جانب الحكومة وضعف سوق رأس المال في تركيا إلا أنها قامت بتطويره وإصدار القوانين الخاصة بتنظيمه، كما رخص للبنوك وسماسرة البورصة بالعمل كوسطاء في سوق الإصدارات الأولى، كما سمح أيضا بتكوين شركات الاستثمار وصناديق استثمار للعمل في هذه السوق.

للإشارة فإنه في جويلية 1985 أقر صندوق النقد الدولي ترتيب مؤازرة لمدة ثلاث سنوات دعما للبرنامج بمقدار 1250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(625% من حصة تركيا في ذلك الحين)استخدم بالكامل، ثم أعبقه ترتيب مؤازرة آخر لمدة سنة قيمته 225 مليون وحدة سحب(75% من الحصة) وقد ألغى هذا الترتيب الأخير واستبدل في أبريل 1985 ترتيب آخر بنفس الحجم، وبصفة إجمالية قدم الصندوق في الفترة من 1980- 1985 مبلغ 1.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (استخدم منها 1.5 مليار وحدة). في حين قدم البنك الدولي 1.6 مليار دولار في خمس قروض تكيف هيكلي متعاقبة، إلى جانب قروض مشاريع كبيرة. كما تلقت تركيا ائتمانات ميزان مدفوعات ميسرة تزيد عن 1.5 مليار دولار من المصادر الرسمية تحت إشراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن العربية السعودية[37].

وخلال فترة البرنامج بلغ مجموع مساعدات المدفوعات من الصندوق والبنك والمصادر الثنائية أكثر من 5 مليار دولار، وبالإضافة إلى ذلك أعادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدائنون الخاصون هيكلة أكثر من 6.5 مليار دولار من الالتزامات قصيرة الأجل بما فيها

أقساط الفوائد المستحقة في 1980-1984.وتم تمويل برنامج التعديل التركي عن طريق اتفاقية الاستعداد للائتمان بين صندوق النقد الدولي وتركيا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(04): اتفاقية الاستعداد للائتمان بين صندوق النقد الدولي وتركيا خلال الفترة (1978-1985).

(الوحدة: مليون حقوق السحب الخاصة)

المدة الزمنية	الحجم	المدفوعات	الموقف
80/4-78/4 لمدة سنتين	300	90	أوقفت في جيلية 1979
80/6-79/7 لمدة سنة	250	230	أوقفت في جويلية 1980
83/6-80/6 لمدة 3 سنوات	1250	1250	نجحت بالكامل كما هو متوقع
84/6-83/6 لمدة سنة	225	56.25	أوقفت في أفريل 1984
85/4-84/4 لمدة سنة	225	168.75	انتهت في أفريل 1985
المجموع		179500	

المصدر: فتحي علي خليفه فتحي، "برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 1 1995، ص227.

ثالثا.عرض وتحليل للمؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(1980 -2014).

1. مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1980-1994):

يمكن توضيح المؤشرات الأساسية التي يعكسها الأداء الاقتصادي في تركيا في ظل انتهاج الإصلاح الاقتصادي خلال حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(1980-1994)

السنوات / المؤشرات	1980	1982	1984	1986	1986	1990	1992	1993	1994
معدل النمو (%)	1.1-	4.6	5.9	3.9	3.6	5.2	5.8	7.4	5.1-
عجز الحساب الجاري (بليون دولار)	3.4-	0.9-	1.9-	1.2-	1.6-	3.7-	0.9-	6.4-	2.4-
عجز الحساب الجاري/إجمالي الناتج المحلي	6.1-	1.6-	1.5-	1.4-	1.8-	2.4-	4-	3.5-	2-
الصادرات السلعية والخدمية (بليون دولار)	3.6	7.9	9.7	10.9	17.9	21.9	25.3	27.4	28.5
الواردات السلعية والخدمية (بليون دولار)	9.3	11.2	13.2	14.3	18.5	29.1	30.3	37.6	26.6
ميزان التجارة بليون دولار	5.6-	3.3-	3.5-	3.4-	6-	7.2-	5-	10.2-	1.9
معدل التضخم (%)	110.2	30.8	49.9	44.1	45.0	60.3	70.1	66	-
إجمالي الاحتياطات الدولية (بليون دولار)	1.4	2.0	3.8	3.7	3.9	7.6	7.5	7.8	4.6
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	1.3-	7-	8-	6	1.2	2.8	8	2.7	4.5-
درجة انفتاح الاقتصاد (التجارة/إجمالي الناتج)	23	24	28	29	44	30	31	34	42
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	1	9	1	2	3	6	7	6	6
إجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)	19.1	19.7	21.6	32.8	40.7	49.0	55.0	68	-

المصدر: امنية زكي شبانة، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، 1996، ص395.

تشير البيانات في الجدول إلى:

- أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ -1.1% عام 1980 إلا أنه إزاء الإصلاحات الاقتصادية بدأ معدل النمو في التحسين منذ 1982 وحتى 1993 إلا أنه سجل معدلا سالبا في عام 1994 وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 66% في عام 1993.

- تزايد الدين الخارجي من 55 بليون دولار عام 1992 إلى 68 بليون عام 1993 أي حوالي 39% من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهمت هذه المعوقات في خفض المكاسب الاقتصادية التي تحققت عقب انتهاج سياسة تحرير الاقتصاد في الثمانينيات والتي انعكست بدورها على معدل النمو.
- سجل ميزان الحساب الجاري عجزا بلغ 3.4 بليون دولار عام 1980 ممثلا 6.1% من إجمالي الناتج المحلي ثم انخفض العجز عقب بدء تطبيق البرنامج الإصلاحي حيث بلغ 9 بليون دولار عام 1982 أي 1.6% من إجمالي الناتج المحلي، ثم استمر عجز الحساب الجاري عند مستويات معتدلة خلال الثمانينيات بسبب تزايد حجم الصادرات.
- في عام 1993 انساب عدم التوازن الداخلي إلى الحساب الخارجي مع تدهور حاد في عجز ميزان التجارة حيث بلغ 10.2 بليون دولار الأمر الذي أدى إلى تزايد عجز الحساب الجاري من 0.9 بليون دولار عام 1992 إلى 6.4 بليون دولار عام 1993، وقد واجهت تركيا بعض الصعوبات في زيادة التمويل الخارجي المتدفق خلال عام 1993 الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي بلغت 18.5 بليون دولار في هذا العام.
- نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا في خفض معدل التضخم من 110.2%عام 1980 إلى 45% عام 1988 ثم بدأ في الارتفاع منذ عام 1989 وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي وتدهور الأداء الاقتصادي للمشروعات المملوكة للدولة وتزايد عجز الحساب الجاري.
- أسهم ارتفاع معدلات التضخم في ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وانخفاض الاستثمار الخاص وخاصة المباشر حيث يلاحظ من معطيات الجدول انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.
- تزايد الاحتياطيات الدولية في تركيا خلال حقبة الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات من 1.4 بليون دولار عام 1980 إلى حوالي 7.6 بليون دولار عام 1990 ثم إلى 7.8 بليون دولار عام 1993، وترجع هذه الطفرة في الاحتياطات إلى ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج والتي ساهمت في زيادة تدفق رؤوس الأموال وقد عرف تطور تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة 1980- 1993 الوضعية التالية:

الجدول رقم (06): تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة(1985-1994)(الوحدة: بليون دولار)

السنوات / التحويلات	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
تحويل العاملين	2.1	1.7	2.0	1.8	3.1	3.4	2.8	3.6	3.5

Source: world Bank. World Tables 1995, Turkey, p 522.

- تزايد درجة انفتاح الاقتصاد في تركيا خلال حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات من الأمور التي ساهمت في زيادة الاحتياطات النقدية الدولية، فقد تصاعدت درجة انفتاح الاقتصاد من 23 عام 1980 إلى 42 عام 1994.
- أن رصيد ميزان المدفوعات في ظل تطبيق السياسة الاصلاحية بدأ في تحقيق فائضا منذ عام 1986، حيث بدأت الحكومة في تطبيق برنامج الخصخصة وتحويل المنشآت العامة إلى الملكية الخاصة، واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق فائضا حتى حقق عجزا في عام 1994 بلغ 4.5 بليون دولار الجدول رقم (05) بسبب معاناة الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل التي تمثلت في تزايد عجز الحساب الجاري وتضخم المديونية الخارجية وارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدهور قيمة العملة المحلية بنسبة 60% مما أدى إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بمقدار 3 بليون دولار. وقد بدأت الحكومة عقب هذه الأزمة المالية في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي في أبريل 1994 بتدعيم من صندوق النقد الدولي.

2. تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في تركيا خلال الفترة(1995 -2016).

يمكن رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد التركي بعد الإصلاح الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد التركي قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي.

	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	سعر صرف الليرة الجديدة مقابل الدولار	معدل التغير في سعر الصرف	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المليون دولار)
متوسط 1990-	%4.4	%77.1			%0.9-	%7	745
1996	%6.9	%82.3	12.285	..	%1.3-	%5.	722
1997	%7.6	%85.7	6.5833	%46.4	%1.4-	%6.	805
1998	%3.1	%84.6	3.8358	%41.7-	%1+	%6.	940
1999	%4.7-	%64.9	2.3878	%37.8-	%0.7-	%7.	783
2000	%7.4	%54.9	1.5995	%33.5-	%5-	%6.	982
2001	%7.5-	%54.4	0.8159	%49-	%2.4+	%8.	1184
2002	%6.2	%45.1	0.6635	%18.7-	%0.8-	%10	834
2003	%5.3	%25.3	0.6627	%0.1-	%3.3-	%10	1752
2004	%9.4	%8.6	0.7015	%5.9+	%5.2-	%10	2837
2005	%8.4	%8.6	0.7443	%6.1+	%6.2-	%10	2883
2006	%6.9	%9.6	0.7000	%6-	%6-	%9.	20185
2007	%4.7	%8.8	0.7675	%9.6+	%5.8-	%9.	22046
2008	%0.7	%10.4	0.7683	%0.1+	%5.7-	%10	18198
2009	%4.7-	%6.3	0.6369	%17-	%2.3-	%11	8585
2010	%7.8	%8.7	0.6536	%2.6+	%4-	%14	9099
2011	%8.7	%5.7	0.59	%9,23-	%4.4-	11.9	16182
2012	%2.12	%8.9	0.55	%6,77-	%6.15-	9.8	13284
2013	%4.19	%7.5	0.52	%5,45-	%7.85-	8.7	12384
2014	%3.02	%8.8	0.45	%13,43-	%5.82-	9.9	12523
2016	%2.9	%8.5	-	-	-	10.6	12300

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:- احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص160- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، نوفمبر 2016. - www.invest.gov.tr تاريخ 15. 12. 2017.

يتضح من معطيات الجدول أن أداء الاقتصاد التركي عرف فترتين متباينتين هما:

1.1.2.الفترة 1995-2001: شهد الاقتصاد التركي في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أزمة اقتصادية حادة والتي تجسدت في المؤشرات المتذبذبة والمتردية المعبرة عن أداء الاقتصاد التركي في تلك الفترة.فمعطيات الجدول تبرز:

- أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي التركي قد تراجع من 7.6% عام 1997، إلى 3.1% عام 1998 قبل أن ينحدر إلى هوة الركود العميق مسجلا 4.7% عام 1999. وكانت للأزمات الآسيوية عامي 1997و 1998، والأزمة المالية الروسية تأثيرا سلبيا على نمو الاقتصاد التركي بسبب انخفاض صادرات تركيا نحو هذه الدول؛
- ارتفاع معدل البطالة من 5,8% عام 1996، إلى 6,9% عام 1997، وتراجع إلى 6,2% عام 1998، ثم عاد للارتفاع ليبلغ نحو 7,3% عام 1999، ثم انخفض إلى 6,6% عام 2000، ثم عاد للارتفاع ليبلغ 8,4% عام 2001، في ظل التداعيات السلبية لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام بالذات على قطاعات السياحة والطيران والفنادق والمطاعم والصناعات التصديرية وبالذات الصادرات التي تتم بالشحن الجوي؛
- بالنسبة لمعدل التضخم، فقد بلغ نحو 77.1% سنويا في المتوسط خلال الفترة من عام 1990 حتى 1995، وارتفاع إلى 82,3% عام 1996، وإلى 85.7% عام 1997، وبقي عند مستوى مرتفع مسجلا نحو 84.6% عام 1998، كنتيجة للسياسات المالية التي نتج عنها عجزا كبيرا ودائما في ميزانية الدولة، والسياسة النقدية التي أدت إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة التي توازي نحو ثلث الاستهلاك الخاص والعام في تركيا؛

- أما ميزان الحساب الجاري فكان يعاني من عجز بلغت نسبته نحو 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من 1990 حتى عام 1995، وارتفع ذلك العجز ليبلغ نحو -1,3% عام 1996 ورغم أن الانخفاض الضخم في سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار في عام 1997، إلا أن العجز في ميزان الحساب الجاري ارتفع ليسجل نحو -1,4% عام 1997 لكن استمرار التراجع الكبير لليرة التركية مقابل الدولار، والتراجع الكبير في أسعار النفط الذي تستورده تركيا عام 1998، ساعد على حدوث تحول في ميزان الحساب الجاري التركي ليحقق فائضا بلغ +1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1998، لكنه عاد للعجز بنسبة 0,7% عام 1999 مع ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام إلى 17.5 دولار للبرميل، وتفاقم عجز ميزان الحساب الجاري عام 2000 ليبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع أسعار النفط إلى 27.6 دولار للبرميل في ذلك عام؛
- بالنسبة لسعر صرف العملة التركية قد انخفض بنسبة 41,8% عام 1998، ثم انخفض بنسبة 37.8% عام 1999، ثم انخفض بنسبة 33,5% عام 2000، ثم انخفض بصورة أكبر بنسبة 49% عام 2001 الذي يمثل نقطة القاع في منحنى الأزمة الاقتصادية التركية أو أسوأ نقطة فيها.أدى إلى استنزاف جزء مهم من الاحتياطيات الدولية لتركيا من العملات الحرة بسبب تدخلات البنك المركزي التركي في محاولة وقف تدهور العملة المحلية، وكانت الاحتياطيات الدولية التركية من العملات الحرة قد بلغت نحو 24,3 مليار دولار في سبتمبر عام 2000، لكنها تدهورت بشدة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وانخفضت بمقدار (7)مليارات دولار في عام 2001.

2.2.الفترة 2002-2016: لمواجهة الأزمة الاقتصادية قامت تركيا برعاية من صندوق النقد الدولي، بعدة إجراءات منها فك ارتباط الليرة التركية بالدولار وتعويمها بشكل كامل لتحسين القدرة التنافسية للصادرات التركية بما يؤدي لزيادتها وتحسين حالة الميزان التجاري التركي، وخفض الإنفاق الحكومي واعتماد سياسة ضريبية متشددة واستمرار خوصصة القطاع العام التركي، حيث تم الإعلان عن مشروع قانون يسمح بخصخصة شركة الاتصالات، وإصلاح القطاع المصرفي عن طريق تشريعات مصرفية جديدة تستهدف إعادة هيكلة النظام المصرفي للقضاء على ظاهرة تهريب أموال المصارف وتسمح بالبدء في خصخصة هذه القطاع الحيوي، وقد أدى ذلك إلى موافقة صندوق النقد في 15 ماي 2001 على منح تسهيلات طارئة تبلغ نحو(8) مليارات دولار لمساندتها في برنامج الإصلاح (لمدة سنتين) مما يمهد الطريق لحصول تركيا على قروض إضافية من البنك الدولي تبلغ نحو 2 مليار دولار[38].

كما سعت واشنطن لمنح تركيا قرضا كبيرا من صندوق النقد الدولي بشروط جيدة، وقد تم بالفعل توقيع اتفاق قرض قيمته 12.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي نحو 12.3 مليار دولار في 4 فيفري 2002، على أن ينتهي في نهاية عام 2004، ويقدم ذلك القرض على عدة مراحل لتركيا شريطة أن تبدأ في تطبيق الإجراءات المتفق عليها قبل الحصول على القروض[39]. وفي هذه الفترة عرفت مؤشرات الاقتصاد التركي الوضعية التالية:

أ.الناتج المحلي الإجمالي: حقّقت تركيا قفزةً نوعية في النّاتج المحلي الإجمالي منذ عام 2002، بحيث ارتفع النّاتج المحلي من 230 مليار دولار أمريكي إلى 800 مليار دولار مع نهاية عام 2014.وارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 105 بالمائة بين عامي 2004 و2014. وحقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4,2%.[40]

وخلال الفترة 2002 - 2007 حققت تركيا نموا اقتصاديا قويا، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي التركي في الفترة المذكورة نحو 8.6% سنويا، كما هو واضح من الجدول رقم (07)، وخلال عامي الأزمة تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي التركي إلى0,7 % عام 2008، ثم إلى - 4,7% عام 2009، أين دخل الاقتصاد التركي في ركود اقتصادي يشبه الأزمة الاقتصادية التركية التي عاشتها من عام 1999 الى عام 2001.لكن سرعان ما عاود النمو الاقتصادي الصعود بمعدلات جيدة بعد الأزمة مباشرة، حيث بلغ 8.7% و7.8% على التوالي خلال سنتي 2010 و2011، ليتراجع معدل النمو في السنوات الثلاث التالية إلى 2,12% عام 2012، و4,19% عام 2013، و 3,02 عام 2014 والملاحظ في نمو الاقتصاد التركي، أنه تركز في قطاعي الصناعة والخدمات، بما جعل حصة قطاع الزراعة في الناتج تتراجع تدريجيا رغم وجود نمو في هذا القطاع ولكن بمعدلات اقل من النمو في القطاعات الأخرى كما تظهره معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): هيكل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا قبل الإصلاح وبعده

القطاع / السنوات	الزراعة	إجمالي الصناعة	الخدمات
1990	%18	%30	%52
1995	%16	%33	%50
2000	%16	%25	%59
2001	%14	%26	%61
2002	%13	%27	%60
2003	%13	%22	%65
2004	%13	%22	%65
2005	%12	%24	%65
2006	%10	%27	%63
2007	%9	%28	%63
2008	%9	%28	%64
2009	%9.1	%25.2	%65.7
2010	%9.4	%26.4	%64.2
2011	%9	%27.4	%63.6
2012	%8.8	%26.6	%64.6
2013	%8.3	%26.6	%65.1
2014	%8	%27.1	%64.9

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: - احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص170. - البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، نوفمبر 2016.

ومن الضروري الإشارة إلى أن جانبا من التغيرات في مساهمة كل قطاع من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي التركي، قد تأثرت بالتغيرات في أسعار السلع والمحاصيل عالميا، فارتفعت قيمة وحصة الصناعات الاستخراجية في السنوات التي ارتفع فيها سعر الفحم والمعادن التي تنتجها تركيا وتماسكت حصة القطاع الزراعي وأصبح تراجعها بطيئا حتى استقرت بعد عام 2007 في حدود 8% إلى 9% بسبب ارتفاع أسعار السلع والمحاصيل الزراعية.

ب. توزيع الدخل: استطاعت تركيا منذ عام 2002 وحتى عام 2014 الخروج من فئة الدول منخفضة الدخل المتوسط إلى فئة الدول مرتفعة الدخل المتوسط، حيث كان قدر متوسط الدخل الفردي بها بـ 3570 دولار عام 2002 ثم وصل إلى 10515 دولار في عام 2014.وحسب إحصاءات وتقارير البنك الدولي فإن "تركيا تمكنت من تحقيق هذا النجاح في الفترة ما بين عام 2002 وعام 2008 حيث ارتفع مستوى التقدم التكنولوجي الصناعي وازداد حجم الاستثمارات الأجنبية بها وانخفض حجم المخاطر الاقتصادية الداخلية والخارجية المُحيطة باقتصادها واستمرت في تحسين أدائها الخاص بالدخول الفردية، ولكن بعد عام 2008 عرف هذا التحسن بعض البطء."[41] وبعدما كانت نسبة التّفاوت في الدّخل بين طبقات المجتمع خلال عام 2002 تصل إلى 11 ضعفاً تراجعت هذه النسبة مع حلول عام 2013 إلى 7,7.

وتحت تأثير النمو الاقتصادي السريع بعد أزمة عام 2001، تحسَّنت النتائج الاجتماعية في تركيا حيث انخفض معدل الفقر من 44% في عام 2002 إلى 22% في عام 2012، كما انخفض معدل الفقر المدقع بين عامي 2002-2012 من 13% إلى 4.5%.وأظهر مسح تم إجراؤه لتوزيع الدخل في تركيا عام 2012، أن أفقر 10% من السكان حصلوا على 2.19% من الدخل، كما حصل أفقر خمس(20%)من السكان على 5.8% من الدخل كما حصل الخمس الثاني على 10.54%، وحصل الخمس الثالث على 15.08% من الدخل وحصل الخمس الرابع على 22% من الدخل، أما الخمس الخامس والأغنى فقد حصل على 46.59% من الدخل، وبلغ نصيب أغنى 10% من السكان نحو 30.5% من الدخل[42].

ج.معدل البطالة: على الرغم من ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، إلا إن الذي حدث في تركيا هو ارتفاع معدل البطالة من 6،6 % عام 2000، إلى 8،4 %عام 2001، ثم إلى 10،3% عام 2002، ثم إلى 10،5 %عام 2003، ثم انخفض بشكل طفيف إلى10،3% عام 2004 وبلغ 10،2% عام 2005، ثم ثبت عند مستوى 9،9 %عامي 2006، 2007، قبل أن يرتفع إلى 10،2% عام 2008.ليواصل الارتفاع في السنوات الموالية (2009: 11%)، (2010: 14%)، (2011: 11.9%) في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية ويرجع هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى انخفاض معدلات الاستثمار التي تشكل الآلية الرئيسية لإنشاء مشروعات جديدة وخلق فرص عمل جديدة، وإضافة إلى تدني

معدل الاستثمار في تركيا قبل انفجار الأزمة وخلال البرنامج الإصلاحي لمعالجتها، فإن سياسة الخصخصة الواسعة النطاق أدت إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام التركي. كما أن التقنيات الحديثة المرتبطة بالاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة في تركيا، هي استثمارات كثيفة رأس المال لا توفر فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادات السنوية في قوة العمل التركية مما ساهم في ارتفاع معدل البطالة أو إبقائه عند مستويات مرتفعة في تركيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة التركية، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة قد انخفضت تحت مستوى 10% بعد سنة 2011، ووصلت 9.9% سنة 2014 بفعل عودة الاستقرار النسبي لمختلف الاقتصاديات العالمية.

د. معدل التضخم: بالنسبة لمؤشر معدل التضخم، فإن الإصلاح الاقتصادي مكن تركيا من السيطرة على معدلات التضخم التي كانت بالغة الارتفاع منذ سبعينيات القرن الماضي حيث تراجع المعدل إلى 45.1% عام 2002، ثم إلى 25.3% عام 2003، ثم إلى 8.6% عام 2004، ثم إلى 8.2% عام 2005، ثم ارتفع بشكل معتدل وبصورة لا تقارن بمستوياته السابقة قبل الإصلاح، ليبلغ 9.6% عام 2006، وتراجع ثانية إلى 8.8% عام 2007، ثم ارتفع إلى 10.4% عام 2008، وتراجع إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من ثلاثة عقود مسجلا 6.3% عام 2009 ومعدل 5.7% سنة 2011، في ظل تراجع حركة أسعار السلع والخدمات في ذلك العام على ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما أدت إليه من ركود اقتصادي وجمود أو تراجع في الأسعار في غالبية دول العالم، ليستقر بعدها معدل التضخم في حدود 7 إلى 8% في السنوات الموالية، ليصل إلى حدود 10% وهذا بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

لقد تحققت السيطرة على التضخم في وقت حققت فيه أسعار النفط الذي تعتمد تركيا على استيراده ارتفاعات هائلة، وهذا يعني أن الإنجاز التركي في مواجهة التضخم جاء بسبب سياسات مالية ونقدية فعالة، وأيضا بسبب تحسن آليات حماية المستهلك في اقتصاد منفتح تشكل الأسعار في الأسواق الدولية عاملا مرشدا وضاغطا على حركة الأسعار الداخلية فيه.

في نفس سياق النجاحات التي حققتها تركيا في تطبيقها لبرنامجها الإصلاحي، تمت السيطرة على اضطراب العملة التركية مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية، ورغم أن الإجراءات المالية والنقدية التي اتخذتها تركيا في إطار ذلك البرنامج كانت مهمة، إلا أن رغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي كانت عاملا مهما في التزامها باشتراطات قريبة أو مساوية لتلك التي يطلبها الاتحاد من الدول الأعضاء فيه فيما يتعلق بالدين العام وعجز الموازنة العامة للدولة لدرجة أن تركيا أكثر اقترابا من تلك الاشتراطات بالمقارنة مع غالبية دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي. لكن العجز في ميزان الحساب الجاري إذا لم تتم السيطرة عليه، وإذا حدث أي تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ربما لأسباب تتعلق بتشبع السوق، فإن تركيا ستبدأ في المعاناة من اضطرابات سوق وسعر الصرف، لذا فإن تحقيق التوازن في الموازين الخارجية، يبدو أمرا مهما في أي مسعى للحفاظ على الاستقرار النقدي الذي حققته تركيا في ظل الإصلاح الاقتصادي.

ه. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:استطاعت تركيا استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بأحجام ضخمة بلغت 20.2، و22.1 مليار دولار في عامي 2006، 2007 تواليا، ومجموعهما يعادل قرابة ضعف ما حصلت عليه تركيا من تلك الاستثمارات قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي، لتنخفض بشدة بعدها بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد بلغت 18.1 مليار دولار سنة 2008، ثم 8.5 و9.09 مليار دولار في 2009 و2010 على التوالي، وحوالي 12 ملياراً ونصف في كلٍ من عامي 2013 و2014. أي أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا تقلص بحدة بسبب الأزمة المالية الدولية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي التركي مما أدى إلى انخفاض قيمة الليرة التركية، كما كان للتوترات السياسية في المنطقة دورا في انخفاض الاستثمارات الأجنبية في السنوات الثلاث الأخيرة بالذات.

و. التجارة والموازين الخارجية لتركيا وحركة الاحتياطات والديون: فشلت سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التوازن للميزان التجاري الذي يتزايد عجزه عاما بعد عام، رغم السياسات التي تم تنفيذها ضمن إطار نموذج التطوير القائم على التصدير والمتبع منذ عام 1980، اكتسبت الصادرات أهمية كبيرة كمًّا ونوعًا لتركيا، إذاً ارتفعت قيمة الصادرات التركية من 36 مليار دولار في عام 2002 إلى 151.8 ملياراً في عام 2013، ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كمّية فحسب وإنما أشارت الإحصاءات إلى أن الزيادة كانت نوعية أيضاً.

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري نحو 84.56 مليار دولار عام 2014، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية نحو 157.62 مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات التركية نحو242.18 مليار دولار وهذا بعد أن تجاوز عجز الميزان التجاري 100 مليار في عام2011.

كما عرف الحساب الجاري التركي عجزا بلغ 47 مليار دولار عام 2010 و65 ملياراً عام 2013، ومن ثم حوالي 46 مليار عام 2014، بسبب انخفاض أسعار النفط أساساً، ومثل هذا العجز يشكل ضغطاً على سعر صرف الليرة.

أما الاحتياطات الدولية لتركيا فعرفت نموا كبير، حيث بلغت أعلى قيمة لها في 2013 بمبلغ 131 مليار دولار، بعد ما كانت في حدود 37 مليار دولار فقط في 2004، لتنخفض قليلا في 2014 وتصل إلى 127.5 مليار[43].

وتزايدت الديون الخارجية التركية بشكل سريع من49.42 مليار دولار عام 1990 إلى 116.74 مليار دولار عام 2000، وفي الأربعة عشر سنة الأخيرة كانت الزيادة تتم بقفزات كبيرة كل عام ووصلت المديونية الخارجية في نهاية 2014 إلى402.5 مليار، وهو ما يمثل 255.3% من الصادرات و50.39% من الناتج المحلي الاجمالي.[44] تبين مؤشرات الديون مثل نسبتها إلى الناتج الوطني الإجمالي وإلى الصادرات خطورة المديونية على الاقتصاد التركي.

الخاتمة: حاولت الدراسة تسليط الضوء على تجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا وتوصلت إلى جملة من النتائج نوجزها في التالي:

- يمكن القول أن تركيا حققت نموا اقتصاديا جيدا خاصة منذ عام 2000، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 11.10% في الربع الثالث من سنة 2017.
- تمكنت من السيطرة على معدل التضخم بخفضه من 45.1% سنة 2002 إلى 8.5% سنة 2016.
- تكوين احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية والذهب، لكن التزايد في عجز ميزان الحساب الجاري لها يهدد بتآكل تلك الاحتياطيات ويضغط على سعر صرف عملتها.
- تمكنت تركيا من التحول إلى قوة مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت 12.3مليار دولار سنة 2016 على سبيل المثال.
- تبقى النتائج السلبية للإصلاح الاقتصادي في تركيا متركزة في تزايد المديونية الخارجية، ومشكلة البطالة التي سجلت نسبة 10.6% في شهر سبتمبر 2017.

الهوامش:

[1] عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد ات النامية بين المهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2006، ص33.

[2] سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 2، 2010، ص9.

[3] محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، مصر، 1992، ص ص191-192.

[4] محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص31.

[5] نجلاء الاهواني، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان، الأردن، 1993، ص 105.

[6] رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التنمية البشرية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت، لبنان، 1994، ص210.

[7] محمد عبد الفتاح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي-الأسس النظرية والحالات التطبيقية-مع إشارة إلى تجربة تونس، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 9 1997، ص ص 13-14.

[8] رمزي زكي، تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي77-81) (حصاد التجربة واحتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1982، ص330.

[9] حنان عبد الخضر هاشم، الإجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصادات النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، العدد 2، 2006، ص119.

[10] محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 18-20.

[11] مفلح محمد عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: الأردن نموذجاً، مجلة البنوك في الأردن، عمان الأردن، العدد 10، 1998، ص16.

[12] المرجع نفسه، ص 20.

[13] محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 21.

[14] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص61.

[15] محمد سهيل محمد عباس الجميلي، الإصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2007، ص7.

[16] سهير محمود معتوق، سياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، العدد 2، 1990، ص ص15-16.

[17] أسامة عبد الحميد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، مصر، العدد 20، 2000، ص5.

[18] مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، 28–30 أفريل1997، ص36.

[19] أحمد حافظ حميد الطائي، برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية في بلدان نامية مختارة أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009، ص 11.

[20] محمد سهيل محمد عباس الجميلي، مرجع سابق، ص8.

[21] جليل كامل غيدان، قياس أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (دراسة حالة مصر الأردن)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2007 ، ص5.

[22] ناهدة عزيز مجيد، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلي حالات دراسية مختارة، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد العراق،2009، ص127.

[3] ابتسام علي حسين العزاوي، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية" دراسة لبلدان مختارة" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص ص 13-15.

[24] أمنية زكي شبانة، مرجع سابق، ص390.

[25] فتحي علي خليفه فتحي، "برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 1، 1995، ص224.

[26] عبده محمد فاضل الربيعى، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2004، ص ص 270-271.

[27] منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1997، ص190.

[28] أمنية زكي شبانة، مرجع سابق، ص390.

[29] منى قاسم، مرجع سابق، ص190.

[30] أمنية زكي شبانة، مرجع سابق، ص391.

[31] منى قاسم، مرجع سابق، ص191.

[32] جورج كويتس، الإصلاح الهيكلي التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا، صندوق النقد الدولي، ورقة رقم 52، ماي 1987 ص 28.

[33] أمنية زكي شبانة، مرجع سابق، ص392.

[34] جورج كويتس، مرجع سابق، ص 24.

[35] مجلة المصرف العربي الدولي، أهم التطورات والتغييرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي القاهرة، مصر، 1990، ص39.

[36] إيهاب الدسوقي، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة القاهرة، 1995، ص 120.

[37] فتحي خليفه علي خليفه، مرجع سابق، ص228

[38] احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ص164-165.

[39] المرجع نفسه، ص165.

[40] مؤسسة الإحصاء التركية على الموقع: www.turkstat.gov.tr

[41] جلال سلامي، تطور دخل الفرد التركي، مقال منشور على شبكة الانترنيت، موقع جريدة ترك برس .www.turkpress.com2015/10/29

[42] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، نوفمبر 2016.

[43] نفس المرجع.

[44] احمد السيد النجار، مرجع سابق، ص162. - مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير السنوي حول البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا. 2012. - البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية، 2016.